العرب
السبت 2021/08/28
السنة 44 العدد 12162

الساحل الأفريقي مُهدد بالدخول في صراعات جديدة

باماكو - يُنذر تصاعد الهجمات في منطقة الساحل الأفريقي بدخوله في صراعات جديدة تدفع إليها جماعات جهادية مستفيدة من هشاشة الأنظمة هناك، ولاسيما تجربة طالبان التي استعادت الحكم مؤخرا بعد عشرين عاما من الغزو الأميركي لها.

وكانت الأمم المتحدة قد حذرت مؤخرا من انهيار المنطقة بعد تجاوز الوضع فيها مرحلة الخطورة خاصة في مالي.

فإياد غالي، زعيم تنظيم "نصرة الإسلام والمسلمين" التابع للقاعدة في الساحل الأفريقي، يراوده حلم استنساخ تجربة طالبان في مالي مستفيدا من العديد من العوامل.

وكان غالي قد هنأ في كلمة مصورة نُشرت قبل أسابيع، حركة طالبان على انتصاراتها في أفغانستان.

وما يشجعه على العمل على تكرار تجربة طالبان ضعف النظام في مالي التي شهدت ثلاثة انقلابات منذ 2012، وقرار فرنسا الأخير إنهاء عملية برخان العسكرية في الساحل، والانسحاب الكامل من شمالي البلاد مطلع 2022.

وفي هذا الصدد، يقول غالي إن فرنسا قررت الانسحاب من مالي، وإنهاء عمليتها "برخان" بعد الفشل في تحقيق أهدافها "لتكتفي بعد سنوات من العناء برتبة التعاون تحت مسمى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب".

أليون تين

انتشار العنف بسرعة في مالي يهدد بقاء الدولة في حدّ ذاته

وفي العاشر من يونيو الماضي، أعلن الرئيس الفرنسي إنهاء عملية برخان العسكرية في الساحل التي أطلقتها باريس في 2014، والانسحاب تدريجيا من مدن تيساليت، وكيدال، وتومبوكتو، بحلول مطلع العام المقبل.

وسيلقي الانسحاب الفرنسي من شمال مالي بالثقل الأمني بالدرجة الأولى على القوات الأممية المقدر عددها بنحو 15 ألف عنصر، وعلى الجيش المالي المتواجد بأقل كثافة في هذه المناطق، وأيضا على الجزائر التي تحاذي هذه المنطقة من الشمال، وسبق أن تعرضت لهجوم كبير في 2013، انطلاقا منها.

وبالرغم من أن التحدي الأمني يبقى الأبرز لكن هناك عوامل أخرى باتت تُنذر بانهيار مالي وزوالها، فغياب سلطة منتخبة ومستقرة، مع تراجع الدعم الدولي، والاحتباس الحراري وما يخلفه من جفاف وفيضانات مفاجئة وحروب قبلية بين الرعاة والمزارعين يعاظم من المخاوف بشأن مستقبل هذا البلد.

وقال الخبير المستقل للأمم المتحدة المعني بوضع حقوق الإنسان في مالي، أليون تين إن "انتشار العنف بسرعة في مالي يهدد بقاء الدولة في حد ذاته.. لقد تجاوز تدهور الوضع الأمني الخطير والمستمر عتبة الخطورة".

واعتبر الخبير الأممي في ختام زيارة قادته إلى مالي دامت 11 يوما، أن "الدولة الضعيفة والعاجزة تواجه صعوبة في الاضطلاع بدورها المناسب من حيث حماية السكان المدنيين في مواجهة الجماعات المسلحة، التي تتكدس في جميع أنحاء البلاد".

وفي السابع والعشرين من يوليو الماضي، تبنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، 8 عمليات مسلحة ضد القوات الأممية والجيش المالي والقوات الفرنسية في ذات الشهر.

وتضم جماعة النصرة تحالفا لأربعة تنظيمات إرهابية، هي: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكتيبة المرابطين المنشقة عنها، وجماعة تحرير ماسينا، وجماعة أنصار الدين.

كما ينشط تنظيم الدولة الإسلامية فرع الصحراء الكبرى، في منطقة غاو، القريبة من الحدود مع النيجر، وهجماته أكثر عنفا ودموية.

وليست مالي وحدها من تعاني من تهديد إرهابي خطير، بل النيجر وبوركينا فاسو، تشتركان معها في نفس التهديد، خاصة في منطقة التقاء الحدود الثلاثة.

وخلال شهر أغسطس، تحولت منطقة الحدود الثلاثة إلى ما يشبه برَك من الدماء حيث سقط فيها ما لا يقلّ عن 250 قتيلا، بينهم أطفال ونساء.

ففي الثامن عشر من أغسطس، خلف هجوم شنه نحو 400 مسلح مجهولين على قافلة شمالي بوركينا فاسو، أكثر من 120 قتيلا، بينهم 65 مدنيا وعسكريا، و58 من المهاجمين، بحسب مصادر محلية وإعلامية.

أما في مالي فقُتل 51 مدنيا على الأقل في هجوم مسلح على ثلاث قرى بمنطقة غاو قرب الحدود من النيجر، في الثامن من أغسطس. كما قتل 15 جنديا ماليا وسط البلاد، في التاسع عشر من ذات الشهر.

ولم تتوقف الهجمات عند هذا الحد حيث أدى هجوم دموي لجماعات مسلحة إلى مقتل 37 مدنيا بينهم 14 طفلا في هجوم على منطقة تيلابيري بالحدود الثلاثة، التي ينشط بها "داعش الصحراء" في السادس عشر من أغسطس.

وفي الحادي والعشرين من نفس الشهر، جدد المسلحون هجومهم على نفس المنطقة، وقتلوا 17 مدنيا على الأقل هذه المرة.

وقُتل في الحادي عشر من الشهر الجاري مدني قرب الحدود المالية.

وتعكس هذه الهجمات عجز الجيوش الوطنية لبوركينا فاسو ومالي والنيجر وهي جيوش مدعومة بـ1200 جندي من تشاد، ومعهم موريتانيا في تحالف الخمسة ساحل، ناهيك عن 5100 جندي فرنسي، و15 ألف جندي أممي، والمئات من القوات الخاصة الأوروبية ضمن عملية "تاكوبا"، ومئات من القوات الأميركية المنتشرة في دول الساحل، في وقف الجماعات الجهادية.

ويرى مراقبون أن الوضع بات خطيرا للغاية لاسيما في مالي التي شهدت انقلابين عسكريين ما بين عامي 2020 و2021، الحلقة الأضعف بين دول الساحل.

وقد يتمكن تنظيم القاعدة من إعلان "إمارة إسلامية" في شمال مالي، على غرار ما يجري في أفغانستان، حتى قبل اكتمال الانسحاب الفرنسي من المنطقة مطلع 2022.

وهذا ما دفع الجزائر إلى التعبير عن قلقها من "تجدد وتصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية الخطيرة" في عدد من دول الساحل الأفريقي خلال الأسابيع الأخيرة.

وباستثناء جناح غالي، فإن الحركات المسلحة للطوارق (أمازيغ) والأزواد (عرب) في شمال مالي بإمكانها إجهاض مشروع تنظيم القاعدة لإعلان "إمارة إسلامية"، لا يتوقف تمددها إلا في إقليم دارفور غربي السودان.

وقد تنجح الجزائر في منع قيام تحالف جديد بين حركات الطوارق والأزواد من جهة وبين تنظيم القاعدة كما حدث في 2012، بالنظر إلى معرفتها الجيدة بقبائل المنطقة، التي تمثل امتدادا بشريا لها في قلب أفريقيا.

انتكاسات للجيوش الوطنية

أردوغان يمهد للتقارب مع طالبان مستفيدا من دعم باكستان

قيادي في طالبان لا يخفي حماس الحركة لبناء علاقة متينة مع أنقرة

باكستان نافذة أردوغان إلى أفغانستان وآسيا الوسطى

يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لاستغلال تحالفه مع باكستان من أجل تثبيت حضور بلاده في أفغانستان عبر التقارب مع حركة طالبان، حيث أكد الجمعة أن أنقرة أجرت محادثات مع الحركة وسيتم إجراء اتصالات لاحقا، وذلك بالتزامن مع مغازلة رئيس المكتب السياسي لطالبان الملا عبدالغني برادر لتركيا التي لم يخف حماس جماعته لإقامة علاقات متينة معها.

أنقرة - عكس إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجمعة عن إجراء محادثات مع حركة طالبان تمهيدا من أردوغان لتقارب مع المتمردين في أفغانستان بعد سيطرتهم على البلاد والحكم، مستفيدا من علاقة باكستان، حليفة تركيا، المتينة مع الحركة الإسلامية المتشددة.

وبعد الفشل في فرض عملية تأمين مطار كابول اتجه نظر أردوغان نحو العمل على ترسيخ حضور لبلاده في أفغانستان من خلال التقارب مع طالبان ولم لا حتى التحالف معها عبر تأثير تمارسه باكستان التي لا تخفي علاقتها المتينة مع الحركة الأفغانية التي تسعى للخروج من عزلتها دوليا حيث لا يوجد اعتراف موسع بها رغم المحادثات التي تجريها مع بعض الدول.

وقال أردوغان إن بلاده لم تتخذ قرارا نهائيا بشأن طلب طالبان تقديم الدعم في إدارة مطار كابول بعد انسحاب القوات الأجنبية بسبب المخاوف الأمنية وضبابية الوضع في أفغانستان، مضيفا أن المحادثات لا تزال جارية.

وبدأ الجيش التركي عمليات الإجلاء الأربعاء. والخميس قتل مهاجم انتحاري واحد على الأقل 85 شخصا بينهم 13 جنديا أميركيا أمام بوابات مطار كابول.

وقال أردوغان إنه يتعين استعادة الهدوء في كابول قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالمطار، مشيرا إلى خطر "الانجراف" في شيء يصعب تفسيره نظرا لضبابية المهمة المحتملة.

وأضاف في مؤتمر صحافي قبل سفره نحو البوسنة "تقدمت طالبان بطلب يتعلق بتشغيل مطار كابول. يقولون 'سنضمن الأمن ويمكنكم تشغيله'، لكننا لم نتخذ قرارا بعد لأن احتمالية الموت ومثل تلك الأمور قائمة دوما هناك".

وأوضح أردوغان "أول لقاء جرى مع طالبان استمر لثلاث ساعات، وستجري محادثات أخرى".

ولم يخف الرئيس التركي منذ إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن عن الانسحاب من أفغانستان حماسته لترسيخ حضور بلاده هناك في البداية عبر تأمين مطار كابول قبل أن تجهض سيطرة طالبان على العاصمة الأفغانية المهمة.

ولكن ذلك لم يثن الرئيس التركي عن مضيه قدما نحو الذهاب إلى أفغانستان عبر منافذ أخرى، حيث انصب تركيزه وفقا لمراقبين على إحداث تقارب مع طالبان ضمن استراتيجيته الأوسع التي تشمل توسيع نفوذ بلاده في آسيا الوسطى التي تُعد منطقة نفوذ روسية.

عبدالغني برادر

سنمد جسور التعاون مع تركيا للاستفادة منها في بناء دولتنا

وفي وقت سابق أعرب أردوغان عن استعداده للقاء الرجل الأول في طالبان تزامنا مع نجاحات سريعة تحققها الحركة قبل أن تبسط سيطرتها على البلاد وهو ما اعتبر آنذاك استعدادا منه للاعتراف بطالبان والتعاون معها بصرف النظر عن موقف الولايات المتحدة وبقية القوى الدولية منها.

وقال الجمعة في إشارة صريحة إلى ذلك إن "تركيا لن تطلب إذنا من أحد حيال الاتصالات المحتملة مع طالبان".

ويبدو أن أردوغان قد بدأ يجني ثمار التحالف مع باكستان التي لطالما احتفى رئيس وزرائها عمران خان بالتاريخ التركي، والذي أشار في وقت سابق إلى أنه سيمارس تأثيره على طالبان لكي تجري محادثات مباشرة مع أنقرة وهو ما يعطي انطباعا على أن التقارب المحتمل بين تركيا والحركة الإسلامية وراءه إسلام أباد.

ولا تخفي باكستان علاقتها المتينة بحركة طالبان وكذلك علاقتها بأنقرة، وهو ما يجعل هذا الالتقاء نواة لتحالف إسلامي يعطي دفعة قوية لخطط الرئيس التركي في آسيا الوسطى.

ولطالما وجدت أنقرة في رئيس الوزراء الباكستاني أبرز حليف لها من أجل لعب دور أكثر تأثيرا في أفغانستان كما في آسيا الوسطى ككل.

ويأتي ذلك في وقت شدد فيه رئيس المكتب السياسي لطالبان الملا عبدالغني برادر على حماس الحركة لبناء علاقات متطورة مع أنقرة.

وقال برادر في تغريدة عبر تويتر الجمعة إن "تركيا دولة شقيقة مسلمة ناجحة سنمد معها جسور التعاون للاستفادة من خبراتها في بناء دولتنا في كل المجالات".

والتقارب بين أنقرة وطالبان يصب في مصلحة الطرفين وأجنداتهما وفقا لمراقبين، فلئن كانت الحركة التي تحاول تقديم نفسها في ثوب جديد تبحث عن الاعتراف بنظامها فإن تركيا تريد استثمار حالة الإرباك التي تعيشها الحركة من أجل تثبيت نفسها كشريك رئيسي لأفغانستان في المرحلة المقبلة، سياسيا وأمنيا واقتصاديا.

ومن شأن الحصول على هذا الامتياز أن يوفر لتركيا فرصة مهمة لتصدّر مهمة إعادة الإعمار في أفغانستان، ويعطي الأولوية لشركاتها واستثماراتها، ما يساعدها على الخروج من الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به.

وقال مراقبون إن خروج أفغانستان من حرب طويلة في حالة إنهاك اقتصادي وأمني سيستقطب اهتمام الأتراك، حلفاء طالبان الجدد الذين سيتكفلون بتحويل أفغانستان، التي يبلغ عدد سكانها 38 مليون ساكن، إلى سوق للخدمات والسلع والمنتجات التركية، فضلا عن أن الوضع الجديد سيوفر فرصة لترويج المنتجات الدفاعية التركية، وخاصة المسيّرات التي صارت تجد رواجا بعد ما حققته من نتائج في ليبيا وإقليم ناغورني قرة باغ.

وتشير تقارير إلى أن أنقرة تخطط للاستفادة في أفغانستان من دورها المفترض في الربط مع مشروع طريق الحرير والحزام الصيني، وهو ما يوفر لها ممرا منخفض التكاليف.

كما سيمكنها وجودها القوي في أفغانستان من فتح طرق جديدة للوصول إلى الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى بعيدا عن الطرق التي تمر من روسيا وإيران.

بايدن يلوح بخيارات أخرى إذا لم تنجح الدبلوماسية مع إيران

واشنطن - طغت استفزازات إيران على الاجتماع الذي عقده الرئيس الأميركي جو بايدن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت الجمعة، وذلك بعد أن تم تأجيله إثر الهجوم الدامي الذي شهدته العاصمة الأفغانية كابول.

وهدد الرئيس الأميركي بالاستعانة بخيارات أخرى في التعامل مع إيران إذا لم تنجح معها الدبلوماسية، في وقت يتم فيه ترقب عودة محادثات فيينا بشأن إحياء الاتفاق النووي الموقع في العام 2015.

وقال بينيت إنه "يتعين علينا وقف عمليات الطرد المركزي الإيرانية".

وكان بينيت قد قال لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي التقاه الأربعاء إنه يريد أن ينكب على "كيفية لجم سعي إيران للهيمنة على المنطقة وسباقها لامتلاك السلاح النووي".

وتعارض إسرائيل بشكل قاطع محاولة بايدن العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني المبرم مع طهران.

وتجري حاليا محادثات في فيينا بين إيران وأطراف الاتفاق حول الملف النووي الإيراني، بمشاركة غير مباشرة من الولايات المتحدة، تهدف إلى إحياء الاتفاق حول الملف النووي الإيراني بعد انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب منه وإعادة فرضه عقوبات على إيران.

وتسعى المحادثات لإبرام تفاهم يتيح رفع العقوبات، في مقابل عودة إيران لاحترام كامل التزاماتها التي بدأت التراجع عنها بعد الانسحاب الأميركي، ولاسيما تلك المتعلقة بعمليات تخصيب اليورانيوم.

وأكد بلينكن لرئيس الوزراء الإسرائيلي التزام الولايات المتحدة "الثابت" حيال أمن إسرائيل.

وتريد فيه إسرائيل أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة أكثر صرامة مع إيران، خصوصا بعد الهجوم الذي استهدف ناقلة تابعة لها ومقتل 3 من أفراد من طاقمها وتوجيه تل أبيب أصابع الاتهام إلى طهران.

وكانت التوترات قد عقدت العلاقات بين بنيامين نتنياهو سلف بينيت، الذي كان مقربا من الرئيس الأميركي السابق ترامب، والإدارة الديمقراطية السابقة بقيادة الرئيس الأسبق باراك أوباما، الذي كان بايدن نائبا له آنذاك.

لكن بايدن قال الجمعة عقب الاجتماع الأول منذ تولي الرجلين لمنصبهما هذا العام إن "العلاقات الإسرائيلية – الأميركية في أفضل أحوالها".

وسعى بينيت لأن ينأى بنفسه عن أسلوب نتنياهو العدائي وركز بدلا من ذلك على إدارة الخلافات خلف الأبواب المغلقة.

أنتوني بلينكن

التزام الولايات المتحدة حيال أمن إسرائيل ثابت

لكنه كان حازما مثل نتنياهو في تعهده بفعل كل ما هو ضروري لمنع إيران، التي تعتبرها إسرائيل مصدر تهديد وجودي، من إنتاج سلاح نووي. وتنفي إيران باستمرار أنها تسعى للحصول على قنبلة.

وأعطت الزيارة فرصة لبايدن لإظهار أن بوسعه القيام بالعمل كالمعتاد مع شريك رئيسي في الوقت الذي يواجه فيه الوضع المتقلب في أفغانستان.

وهناك خلاف كذلك بين بينيت وبايدن في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، إذ جدد بايدن الدعم لحل الدولتين بعد أن نأى ترامب بنفسه عن هذا الموقف الذي كان حجر زاوية في السياسة الأميركية لفترة طويلة بينما يعارض بينيت قيام دولة فلسطينية.

وقدمت إدارة بايدن مساعداتها للفلسطينيين التي تصل قيمتها إلى مئات الملايين من الدولارات بعدما ألغى ترامب معظمها.

واعتبر دان كورتزر السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل أن زيارة رئيس الوزراء ستعطي دفعة جديدة للعلاقات الأميركية – الإسرائيلية بعد عهد نتنياهو الذي استمر 12 عاما.

وأوضح كورتزر أن "نتنياهو كان مقتنعا بأنه يعرف أكثر من الرئيس الذي يتعامل معه ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعل".

وتابع أنه مع بينيت من ناحية أخرى "حتى لو كانت هناك خلافات حول السياسة التي يجب اتباعها، وستكون هناك خلافات، سيتمكن الاثنان من التحاور بعيدا عن تلك النبرة من قلة الاحترام".